



وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

الوكالة الحضرية لخنيفرة

تم التأكيد كذلك على التدابير الخاصة التي اتخذتها الوكالة الحضرية والآليات التي تم اعتمادها من أجل تفعيل مضامين الدورية الوزارية التي من أهم أهدافها إيجاد السبل من أجل تخطي المرحلة الحالية المتسمة بتراجع في مؤشرات قطاع التعمير بما قدر بإقليم خنيفرة ب 60 بالمئة مقارنة مع نفس الفترة للعالم المنصهر.

تناول العرض الذي قدم بهذه المناسبة كافة الإجراءات التي تم تبنيها على المستوى التنظيمي ضمانا للاستمرارية الخدمات العمومية للوكالة الحضرية، كما تم التطرق أيضا لحصيلة دراسة المشاريع المقدمة والمؤشرات الرقمية المتعلقة بها وكذلك النهج الذي سيتم تتبعه لدراسة المشاريع العالقة .

وفي نهاية هذا الاجتماع تم اتخاذ القرارات التالية:

- تشكيل لجنة للتتبع مكونة من ممثلي عمالة إقليم خنيفرة والجماعة الترابية والمجلس الجهوي لهيئة المهندسين المعماريين والوكالة الحضرية.
- جرد الملفات حسب ما جاءت به الدورية الوزارية
- موافاة المهندسين المعماريين والهيئة بجميع المحاضر الخاصة بهذه المشاريع قصد إعادة مراجعتها في غضون 10 أيام.
- فحص أولي من قبل لجنة التتبع المشكلة لهذا الغرض وفي مرحلة ثانية من قبل اللجنة الإقليمية للتعمير أو الشباك الوحيد.

نتائج هذه العملية :

الفحص الأولي - من 29 يونيو 2020 إلى غاية 3 يوليوز 2020 - ل 28 مشروعا من أصل 74 تم تحديدها وإخضاعها لهذه الإجراءات وكانت النتائج كما يلي:

- تم فحص 11 ملفا بشكل إيجابي من قبل لجنة التتبع وسيتم تقديمها للموافقة عليها إما على أنظار اللجنة الإقليمية للتعمير أو الشباك الوحيد. يمكن لهذه المشاريع الإحدى عشر أن تولد استثمارا بما يقدر ب 18.45 مليون الدرهم وست فرص شغل قارة واثنان وثلاثون فرصة شغل موسمية.

- 46 مشروعا المتبقية هي أيضا في طور الدراسة باتباع نفس المنهج.

في إطار تفعيل المقتضيات المنضمة بالدورية الوزارية 209/د الصادرة بتاريخ 12 ماي 2020، واعتبارا لأهمية المقاربة التشاركية التي تبنتها مصالح الوكالة الحضرية لخنيفرة من خلال التزامها من أجل تخطيط حضري منسق وعملي، عقد اجتماع في 9 يونيو 2020، برئاسة السيد مدير الوكالة الحضرية لخنيفرة، شارك فيه مختلف المتدخلين المعنيين بدراسة الملفات العالقة.

جلسة العمل هاته عرفت مشاركة مجموعة من ممثلي مؤسسات عمومية وخاصة بما في ذلك السيدة ممثلة قسم التعمير والبيئة بعمالة إقليم خنيفرة والسيد نائب رئيس المجلس الجماعي لخنيفرة والسيد رئيس مصلحة التعمير بالجماعة الترابية لخنيفرة والسيد رئيس المجلس الجهوي لهيئة المهندسين المعماريين لفاس- مكناس وأقاليم الرشيدية وميدلت وخنيفرة وكذا حضور السيدات والسادة المهندسات والمهندسين المعماريين المعنيين بهذه المشاريع وكذا أطر ومسؤولي الوكالة الحضرية لخنيفرة.

وبهذه المناسبة، شدد السيد مدير الوكالة الحضرية على أهمية هذه الدورية التي تتناول بشكل رئيسي مراجعة المشاريع التي لم يبت فيها رأي موافق من قبل لجان المراجعة لعامي 2019 و2020 وكذلك تفعيل الدراسة القبلية للمشاريع من قبل مصالح الوكالة حيث سيتم منح فرصة ثانية لأصحاب المشاريع والمستثمرين المعنيين لاستكمال أو حتى تصحيح مشاريعهم بالتشاور مع أعضاء لجنة المراجعة مثلما تتيح هذه الدورية معالجة مسبقة للملفات من قبل مصالح الوكالة الحضرية، (انظر الرابط المخصص : <http://www.aukh.ma/pre-instruction-des-dossiers>) والذي يتيح إشرافاً أفضل على مشاريع التخطيط الحضري.

صحيح أن الظرفية الخاصة التي تمر بها البلاد تتطلب تعبئة جماعية لإحياء قطاع البناء والأشغال العمومية على المستوى الوطني. هذا القطاع الذي يجب التذكير على أنه المصدر الثاني للوظائف بعد القطاع الزراعي بما يقارب مليون وظيفة ويمثل حوالي 7٪ من الناتج الداخلي الخام، حيث نرى أن رخص البناء لها دور مهم لا يمكن إهماله.